NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

ARAB DEMOCRACY FOUNDATION
المؤسسة العربية للديمقراطية

IDRC CRDI
International Development Research Centre
Centre de recherches pour le développement international

منتدى المستقبل السابع

مسار المجتمع المدني

مخرجات الورش التحضيرية

الدوحة في 11-1 - 2011

المحتويات

- ورقة تعريفية

- مجموعة الثمانية - الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا - رؤية دولة كندا وقطر : معلومات خلفية .

- مخرجات ورشة الحل السلمي للنزاعات و الإنتقال الديمقراطي (الدوحة) .

- مخرجات ورشة دور القطاع الخاص في مجال المسؤولية الإجتماعية (أسطنبول) .

- مخرجات ورشة الشباب و المشاركة (بيروت) .

منتدى المستقبل السابع بالدوحة

(ورقة تمهيدية)

أولاً : خلفية عن منتدى المستقبل :

إن منتدى المستقبل هو اجتماع إقليمي سنوي جاء ضمن مبادرة الشراكة من اجل التحول الديمقراطي في المنطقة العربية والتي أطلقت في ٢٠٠٤م من قبل الدول الكبرى الصناعية الثمانية.وهو إطار يجمع كل من وزراء خارجية الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا،كندا، روسيا، ألمانيا، اليابان) و وزراء خارجية الدول العربية و كذلك وزراء خارجية كل من تركيا، باكستان، إيران و أفغانستان كما يشارك في المنتدى ممثلين عن المجتمع المدني و القطاع الخاص. يكتسي هذا المنتدى أهمية كبيرة سواء من حيث المواضيع المطروحة للنقاش وكذلك من حيث مشاركة المجتمع المدني الى جانب الحكومات مما يجعله فضاء لتباذل الرؤى و مشاركة كافة الأطراف في إيجاد تصور و حلول للتحديات التي تواجه المنطقة و الدفع بالإصلاحات قُدما.

م	منتدى المستقبل (التواريخ)	البلد المضيف	الرئاسة المشتركة	الجهة المنظمة للمنتدى الموازي
١	٢٠٠٤	المغرب	المغرب – الولايات المتحدة الأمريكية	المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
٢	٢٠٠٥	البحرين	البحرين - بريطانيا	الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
٣	٢٠٠٦	الأردن	الأردن - روسيا	مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان
٤	٢٠٠٧ (لم يعقد)	اليمن	اليمن- ألمانيا	مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان
٥	٢٠٠٨	الإمارات العربية	الإمارات- اليابان	الجمعية الإماراتية لحقوق الإنسان
٦	٢٠٠٩	المغرب	المغرب- إيطاليا	المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

هـذا وتستضيف دولة قطر منتدى المستقبـل السابع مع رئاسته بالشراكة مع دولة كندا يوم ١٣/٠١/٢٠١١م

ثانياً : الورش الأقليمية :

خدمـة للهدف العام للمنتـدى تم تنظيم ثلاثة ورش علـى مستوى التحضير لفعاليـات المجتمع المدني خلال سنة ٢٠١٠م بالاعتماد على الجهد الذي بذل في إعداد أوراق النشاطات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت منذ انعقاد منتدى المستقبل الأول سنة ٢٠٠٤م.

هذا وعالجت الورش الإقليمية الثلاثة الورش مجالات الإصلاحات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية:

مواضيع الورش	جهة الإعداد	البلد و التاريخ
الحل السلمي للنزاعات والإنتقال الديمقراطي	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية للديمقراطية	الدوحة ٢٩-٣٠/٠٥/٢٠١٠م
دور القطاع الخاص والمسؤولية الإجتماعية	TESEV	تركيا ٩-١٠/١٠/٢٠١٠م
الشباب والمشاركة	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية	بيروت ١٨-٢٠/١٠/٢٠١٠م

كذلـك تم عقد أربع نـدوات محلية خلال هذه السنة و ذلـك للتعريف بمنتدى المستقبـل و عرض نتائج الورش و يعتبر عقد مثل هذه النـدوات تجربة أولى من نوعها في تاريخ المنتدى يمكن تعميمها على باقي الدول خلال المنتديات القادمة .

الندوات/البلد	جهة الإعداد	التاريخ
ندوة الأردن	مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان	٣٠-٣١/١٠/٢٠١٠م
ندوة اليمن	مركز المعلومات و التأهيل لحقوق الإنسان	٤/١١/٢٠١٠م
ندوة تونس	المعهد العربي لحقوق الإنسان	٦/١١/٢٠١٠م
ندوة البحرين	الجمعية البحرينية للشفافية	٣٠/١١/٢٠١٠م

ثالثاً : منتدى المستقبل الرسمي :

سيعقد في الدوحة منتدى المستقبل الرسمي على مستوى وزراء الخارجية و ذلك بتاريخ ٢٠١١/٠١/١٣م بفندق الريتز كارلتون و سيسبقه إجتماع لكبار الموظفين بتاريخ ٢٠١١/٠١/١٢م و لقاء المجتمع المدني و القطاع الخاص بتاريخ ٢٠١١/٠١/١١م.

مجموعة الثمانية – الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا

رؤية كندا – قطر : معلومات خلفية

إذ يشيران إلى أن الاهتمام بمبادرة مجموعة الثمانية – الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا قد ظل في تباين من عام لآخر منذ انطلاقة تلك المجموعة واستهلال نشاطها في عام ٢٠٠٤ ، فقد سعا رئيسا المنتدى ، كندا وقطر ، في عام ٢٠١٠ إلى إعادة مسيرة المجموعة ، لاسيما عن طريق تعميق مستوى حوار الحكومة – المجتمع المدني قبل وأثناء منتدى المستقبل . ولقد سعينا كذلك إلى تقوية أواصر الصلات مع القطاع الخاص والتي ضعفت في السنوات الأخيرة .

ولدى استهلال التخطيط لهذا العام ، استعرض رئيسا المنتدى المبادئ التأسيسية لمجموعة الثمانية – الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا وجددا التأكيد عليها ، حيث أنها تشتمل على الآتي :

- تعزيز التزام المجتمع الدولي بالسلام والاستقرار في منطقة – الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا لهو ضروري وأساسي .
- يعتمد الإصلاح الناجح على دول المنطقة ، حيث أن التغيير لا ينبغي له وليس بالإمكان فرضه من الخارج .
- كل بلد يمتلك خصائص تميزه عن الآخرين ، فالتنوع ينبغي احترامه ، ومشاركتنا يجب أن تتجاوب مع الظروف المحلية ، وكل مجتمع يحدد وتيرة وحجم ونطاق التغيير الذي يمكنه تحقيقه ، بيد أن التميز والخصوصية برغم أهميتها يتعين عدم استغلالها في منع الإصلاح .
- إن دعمنا للإصلاح ستشترك فيه الحكومات ، وقادة العمل التجاري ، والمجتمع المدني من المنطقة كشركاء كاملي الشراكة في هذا الجهد المشترك .
- إن دعم الإصلاح في المنطقة لفائدة المواطنين ، عبارة عن جهد طويل المدى، ويقتضي من مجموعة الثمانية والمنطقة التزاماً على مدى الأجيال .

هذا الالتزام لم يتغير ، وإن مبادرة مجموعة الثمانية – الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا تظل تعتمد على التعاون الصادق مع وبين حكومات المنطقة، فضلاً عن ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني ، لأجل إرساء الحرية ،

والديمقراطيـة ، والازدهار للجميع ، والقيم الواردة في المبادرة قيم عالمية ، كما أن الكرامـة الإنسانيـة ، والحريـة ، والديمقراطية ، وحقوق الإنسـان ، وسيادة القانـون ، والفرصة الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعيـة جميعها تطلعات عالمية واردة في الوثائق الدولية ذات الصلة ، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إن الدعم للإصلاح السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي في المنطقة ، وفقاً لمـا يتم الاضطـلاع به عبر أنشطة مجموعـة الثمانية - الشـرق الأوسط الكبير وشمـال أفريقيا بما في ذلك منتدى المستقبل سوف يظـل جهداً مكملاً للبرامج الأخـرى الخاصة بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطـراف ، مثل الشراكة الأوربية - شركـة البحـر الأبيض المتوسط ، وشراكة الولايات المتحـدة - الشرق الأوسط ، ومبادرة حوار اليابان - العرب .

لقـد أشار الكثير من المشاركين والمراقبين في منتديات المستقبل السابقة إلى التطور الذي حدث بالنسبة للدور الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني ، فبينما كان المجتمـع المدني يشارك على هامش الكثير من المنتديات المماثلـة فإن فعالياته الآن يشاركون كشركاء كاملي الشراكة في المنتدى . وبينما كانت المناقشات حول الديمقراطيـة كأحد عناصر الإصلاح السياسي ظلـت ركيزة هامة من الركائز التي تحظى باهتمام المنتدى ، أصبحت المناقشات تشمل بصورة متزايدة طائفة كبـيرة من المجالات المتنوعـة بشأن تعاون الحكومة - المجتمـع المدني - القطاع الخاص . وكمـا أشارت الكثير من حكومـات الإقليم ، فإنها باتـت تعتمد كثيراً علـى جهود المجتمع المدني والقطاع الخاص . لـذا فإن تقوية دور المجتمع المدني يشـكل عامـلاً هاماً من شأنه دعـم بلورة حلول دائمة لبعض مشكلات المنطقة الاجتماعيـة والاقتصاديـة . والإصـلاح الحقيقـي سوف يظل يعتمـد على هذا التعـاون بين الحكومـة - المجتمع المدني - القطاع الخاص : ومجموعة الثمانية - الشـرق الأوسط الكبير وشمـال أفريقيا تتيح منبراً فريـداً للتشاور والتنسيق الرفيع المستوى بين المتحاورين .

لقـد سعـى رئيسـا المنتدى هذا العـام إلى توسيـع هذه العلاقـة بتكثيـف المشاركـة في الفتـرة التـي تسبـق انعقـاد منتـدى المستقبـل . وقـد أقررنـا الابتـكارات التـي بلورتهـا كلٌ من إيطاليـا والمغرب لعام ٢٠٠٩ عـن طريق دعم تنظيـم ثـلاث ورش عمـل إقليمية تحضيريـة ، وبتنسيـق من اللجنـة الوطنية

القطرية لحقوق الإنسان ، والمؤسسة العربية للديمقراطية ، والمركز الكندي الدولي لأبحاث التنمية ، وتشمل الورش هذه «الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي» ، بتنظيم من اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان ، والمؤسسة العربية للديمقراطية ، في يومي ٢٩ و ٣٠ ؛ و«دور القطاع الخاص في مجال المسئولية الاجتماعية» ، ينظمها مركز التوجهات السياسية العالمية والمؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، في اسطنبول ، يومي ٩ و ١٠ أكتوبر ؛ و«مشاركة الشباب» ، تنظمها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، في بيروت ، من ١٨ - ٢٠ أكتوبر .

لقد سعى رئيسا المنتدى كذلك إلى تعزيز المشاركة الحكومية في هذه الورش وأوصيا منسقي المجتمع المدني بإيجاد صيغة لحوار صريح وبناء بين المشاركين ، من شأنه أن يُفضي إلى بلورة توصيات عملية وبناءة ، ويسرنا أن نوضح بأنها قد حققت هدفها بنجاح . وقد سعى منسقو المجتمع المدني إلى توسيع نطاق تمثيل المجتمع المدني في الورش كي يشمل مجالات اهتمام أخرى ، وبخاصة تلك التي تستهدف الشباب ، والدوائر البحثية ، والمنظمات التي لم تنخرط في السابق في أنشطة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا . ولقد ساهم في دفع مسيرة هذه المحادثات المشاركة الفعالة من قبل المتحدثين الرئيسيين لحكومة الدولة المضيفة ومشاركة ممثلين حكوميين رفيعي المستوى ، مما ساعد على توفير منظور سياسات يتعلق بفرص الشراكة .

لقد أدخل رئيسا المنتدى هذا العام مستوى آخر من النشاط الاستشاري ، بحيث تتبع الورش الإقليمية الثلاث ست حلقات دراسية وطنية تعزز تبادل الخبرات بين مجموعات المجتمع المدني والمنظمات الأخرى العاملة في برامج أو أنشطة ذات صلة بمواضيع عملية مجموعة الثمانية - الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا ، وتبلور مبادرات إصلاحية محددة بشأن مسائل تتعلق بالإصلاح السياسي والاقتصادي والتنمية البشرية ؛ وتشجع قيام حوار مثمر في أوساط المجتمع المدني وبين الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لأجل إنشاء مشروعات مشتركة . وتتمثل أهداف الحلقات الدراسية الست في تسليط الضوء على مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا ومنتدى المستقبل ، فضلاً عن أهداف الإصلاح السياسي ، والاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع المدني

وفي كل من البلدان الست . وستنعقد الحلقات الدراسية المذكورة قبل منتديات البحرين ، والأردن ، والمغرب ، وتونس ، والإمارات ، واليمن . وكما هي الحال بالنسبة للورش الإقليمية ، فإن النتائج المتمخضة عن الحلقات الدراسية الوطنية سوف تكون عوناً للمجتمع المدني الذي يرفع تقاريره لكبار المسئولين في الاجتماع شبه الوزاري المنعقد في أوتاوة ، وللوزراء في المنتدى الذي ينعقد في الدوحة .

إن منتدى المستقبل السابع في الدوحة ، يمثل فرصة هامة لبحث ومتابعة الإصلاحات التي تتصدى للمسائل التي أعاقت التطور الإقليمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وعلى الرغم من أن النماذج القديمة كانت مفيدةً لنا ، إلا أن رئيسا المنتدى عازمان على إعادة هيكلة المنتدى في صيغة جديدة بإدخال المزيد من الحوار الحقيقي في الاجتماع ، وزيادة تفعيل مشاركة الحكومات ، والمجتمع المدني ، والقطاع الخاص .

وسيكوّن المنتدى فريق نقاش تركز على الإصلاح السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، وفق ما سار عليه منتدى دافوس / المنتدى الاقتصادي العالمي . وسيتكون فريق النقاش من وزير خارجية بمجموعة الثمانية والشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا ، وممثل للمجتمع المدني ، والقطاع الخاص ، وسوف يرأسه شخص ذو خبرات مناسبة . وسيلقى كل من أعضاء فريق النقاش كلمات تمهيدية ومن ثم يتلقى أسئلة من الوزراء ، وممثلي المجتمع المدني ، والقطاع الخاص ، والمشاركين الآخرين . ونتوقع أن يؤدي هذا إلى إثراء المشاركة والمداولات . ويطلب رئيسا المنتدى حضور جميع المشاركين إلى المنتدى وهم يتعهدون بالالتزام بنهج حوار مفيد ، وبناء .

وفي أعقاب انعقاد اجتماع الثامن من نوفمبر شبه الوزاري في أوتاره ، نتوقع عقد اجتماع على مستوى المسئولين في الدوحة في ١٢ يناير لأجل استكمال جدول أعمال المنتدى ووثائقه تحضيراً للاجتماع الوزاري .

يشكر رئيسا المنتدى إيطاليا والمغرب لجهودهما في عام ٢٠٠٩ ، ويتطلعان للعمل مع فرنسا وشريكهما في رئاسة المنتدى لأجل إدارة انتقال فعال بين رئاسات مجموعة الثمانية ، وحمل ذات الزخم الذي تحقق إلى الأمام تجاه إعادة إحياء مبادرة مجموعة الثمانية – الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا .

«الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي»

٢٩-٣٠ مايو/آيار ٢٠١٠م

الدوحة / قطر

البيان الختامي

احتضنت الدوحة بتاريخ ٢٩-٣٠ مايو آذار ٢٠١٠ ورشة عنوان "الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي"، التي تمت تحت إشراف وبتنظيم كل من "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر" و"المؤسسة العربية للديمقراطية" وتعتبر هذه الورشة الأولى التي تعقد في سياق الإعداد للدورة السابعة لمنتدى المستقبل، الذي ستلتئم فعالياته بالعاصمة القطرية يومي ١، ٢ من شهر ديسمبر المقبل برئاسة مشتركة قطرية - كندية.

وقد تميزت الورشة بحضور ١١٠ مشاركة ومشارك من خبراء وممثلي منظمات المجتمع المدني المعنية من معظم الدول العربية وغيرها من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فضلاً عن ممثلي المنظمات الدولية والحكومات .

وأبرزت جلسات العمل الثلاث التي عقدت،إلى جانب الورشات الفرعية، ما يكتسيه موضوع الحل السلمي للنزعات والانتقال الديمقراطي في هذه المنطقة التي تشهد أكثر نسبة نزاعات في العالم، وفي المقابل "تعتبر أقل المناطق تقدما في مجال الديمقراطية". لهذا أكد المشاركون - خاصة داخل الورشات - على أهمية وضرورة تشريك منظمات المجتمع المدني إلى جانب الحكومات وجامعة الدول العربية وبقية المؤسسات الإقليمية في معالجة النزاعات المحلية، وهو ما يتطلب إزالة العقبات التشريعية والسياسية التي تعاني منها هذه المنظمات، وقبولها كشريك فاعل وأساسي، إضافة إلى وجوب رفع قدراتها في مجال تحقيق المصالحات الوطنية.

كذلك استعرضت الورشة عددا من التجارب العملية التي تمت في أكثر من بلد، وبادرت بها أو اشتركت فيها منظمات غير حكومية، وشملت بالخصوص اليمن،لبنان،المغرب،الجزائر،السودان،العراق،البحرين،فلسطين،الصومال،بالإضافة إلى المبادرات الإقليمية لحل النزاعات التي قادتها دولة قطر. وإذ تفاوتت هذه التجارب وتنوعت، إلا أن المشاركين رأوا فيها خبرة هامة يجب إخضاعها للتحليل والتقييم، لاستخلاص الدروس التي من شأنها أن تساعد الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على توسيع خبراتها وقدراتها في هذا المجال.

في خاتمة الورشة، تم استعراض أبرز التوصيات التي توصل إليها المشاركون، ومن أهمها "إنشاء مخبر لتحليل ومعالجة النزاعات في المنطقة" كما تم التأكيد بالخصوص على اعتبار الحل السلمي للنزاعات آلية صالحة ليس فقط لإخماد بؤر التوتو المسلح التي بدأت تندلع هنا وهناك، ولكنه أيضا أسلوب حضاري ووقائي لحسن إدارة الاختلاف والتنوع، وحماية مجتمعات المنطقة من مخاطر الانفراد بالسلطة والثروة، الذي من شأنه أن يفتح المجال أمام الانزلاق نحو العنف والفتنة وتهديد أمن المجتمعات والدول.

هذا وقام المشاركون بتوجيه الشكر لدولة قطر على استضافتها لأعمال الورشة والدعم الموجه لعقدها، فضلا عن حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة كما وجهوا الشكر لوزارة الخارجية الكندية وإلى كل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر والمؤسسة العربية الديمقراطية ومركز الأبحاث حول التنمية الدولية بكندا على مبادرتها لعقد الورشة.

الدوحة في: ٢٠١٠/٥/٣٠م

«الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي»
٢٩-٣٠ مايو/أيار ٢٠١٠م
الدوحة / قطر

في سياق التحضير للدورة السابعة لمنتدى المستقبل، نظم كل من اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في قطر والمؤسسة العربية للديمقراطية ورشة الدوحة الإقليمية حول "الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي" ضمن أنشطة مسار المجتمع المدني لمنتدى المستقبل، وذلك يومي ٢٩ - ٣٠ مايو/آيار ٢٠١٠م في الدوحة / قطر، وشارك في أعمال الورشة ١١٠ مشاركة ومشارك من الخبراء وممثلي منظمات المجتمع المدني المعنية من قطر والبلدان العربية وغيرها من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فضلاً عن ممثلي المنظمات الدولية والحكومات المعنية والشخصيات العامة.

افتتح أعمال الورشة سعادة الدكتور/ محمد عبد الله الرميحي - مساعد وزير الخارجية لشئون المتابعة ورئيس اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات، وسعادة السيد/ بوب باكن ممثل وزارة الخارجية الكندية، وسعادة الدكتور/علي بن صميخ المري – رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وسعادة الأستاذ/ محسن مرزوق – أمين عام المؤسسة العربية للديمقراطية، وسعادة الدكتور/ لوشلون مونرو – نائب رئيس مركز الأبحاث حول التنمية الدولية في كندا.

تناولت أعمال الورشة قضايا الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي في محاورها المختلفة ، وقدمت أوراق عمل شملت ، ورقة العمل "من الخلاف إلى السلم .. الطريق إلى الهدف" والتي أعدها الدكتور/ عباس عروة – أمين عام مؤسسة قرطبة في جنيف، وورقة العمل حول "العدالة الانتقالية" والتي أعدها الدكتور/ محمد المحيفيظ من المغرب، وورقة العمل حول "العلاقة بين الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي" والتي أعدها الأستاذ/ محسن

مـرزوق – أمـين عـام المؤسسة العربيـة للديمقراطيـة، واستعرض الأستاذ / جيانلـوكا إغامو ممثل منظمة لا سلم بدون عدالـة في إيطاليا خبرة المنظمة في التعامل مع الجوانب الجنائية في الحل السلمي للنزاعات.

كذلك انقسم المشاركون في الورشة الإقليمية الى أربع ورش عمل فرعية تناولت قضايـا: "دور منظمات المجتمع المدني في حل النزاعات و تعزيز الديمقراطية" والتـي ترأسهـا الدكتـور/ أحمد عبـد الملك من دولـة قطر، و"الآليـات المحلية والإقليمية لحل النزاعات و الوقاية منها" و ترأسها الأستاذ سلمان كمال الدين مـن البحرين، و"تطوير القـدرات في مجال الحل السلمـي للنزاعات والانتقال الديمقراطـي" وترأستهـا الأستـاذة/ حنـان ربـاني – فلسطـين، و"العدالـة الانتقالية ومسار المصالحة الوطنية والانتقال الديمقراطي .. تطبيقات ملموسة في سياق المنطقة" وترأسها الأستاذ/ محمد زارع – مصر.

كذلـك استعرضـت ورشة العمل تجـارب عملية في الساحـات الوطنية شملت كل مـن: اليمن، لبنان، المغـرب، الجزائر، السـودان، العـراق، فلسطيـن، البحرين، الصومـال، بالإضافة إلى المبادرات الإقليمية لحل النزاعات التي قادتها دولة قطر.

تناولت المناقشات أهم التحديـات والاشكاليات التي تواجه إنخراط المجتمع المدني في مسار الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي، وكذا أهم الفرص المتاحة، وسبل تحقيق هذا الانخراط .

وخلـص المشاركـون إلى مجموعة من التوصيات العامـة والمقترحات العملية الهادفة لتفعيل دور المجتمع المدني في المساهمة مع الحكومات، في الحل السلمي للنزاعات والتهيئة لانجاز الانتقال الديمقراطي، تضمنتها التوصيات التالية:

المحـور الأول : دور منظمـات المجتمع المدني فـي حل النزاعات وتعزيز الديمقراطية :

١ – تعزيـز الانخراط في الحل السلمي للنزاعات والتشجيع على بناء القدرات و التخصص في مجالات حل النزاعات والانتقال الديمقراطي.

٢ – تحفيز مراكز الدراسات والأبحاث وأقسام البحوث في الجامعات في تحديد أسباب الاحتقان والنزاعات للحد من نتائجها.

٣ – دعوة الحكومات لرفع كافة القيود على عمل منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان، وخاصة في مجال الحل السلمي للنزاعات والإنتقال الديمقراطي، واعتماد المبادئ التي تضمنتها وثيقة الشراكة لمنتدى المستقبل للعام ٢٠٠٨.

٤ – تفعيل ما جاء في وثيقة الشراكة بين المجتمع المدني والحكومات، وحثهما على التنسيق والتعاون وتعزيز الثقة المتبادلة فيما بينهما.

٥ – دعوة منظمات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي لإفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني للمشاركة في فض النزاعات .

٦ – الدعوة لدراسة إعمال مبدأ الدبلوماسية الوقائية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في التسعينات من القرن المنصرم في المناطق المرشحة لنشوء نزاع فيها قبل حصوله .

٧ – دعوة الدول و المؤسسات و شركات القطاع الخاص لتخصيص إعتمادات في ميزانيتها لدعم عمل منظمات المجتمع المدني .

٨ – تعزيز استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية والطائفية.

٩ – بناء تحالفات بين منظمات المجتمع المدني والإعلام وتعزيز الشراكة بينهما في فض النزاعات و ثقافة السلم.

١٠ – الاستفادة من خبرات و تجارب منظمات المجتمع المدني في مجال فض النزاعات.

١١ – دعم عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مواجهة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي.

١٢ – تأكيد وتعزيز ثقافة "المواطنة" و مناهضة كافة أشكال التمييز والتهميش والاقصاء.

المحور الثاني: الآليات المحلية و الإقليمية لحل النزاعات و الوقاية منها :

١ - الاستفادة من الآليات المحلية التقليدية لفض النزاعات كلما كانت فاعلة وممكنة ومنتجة وبما لا يتعارض مع سيادة القانون العادل المتوافق مع حقوق الانسان، مع استحداث آليات جديدة .

٢ - تأسيس مركز إقليمي للبحوث ودعم القدرات والإنذار المبكر والحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي والإسراع بوضع دراسة جدوى لهذا المشروع.

٣ - حث الدول على تأسيس لجان الحقيقة والإنصاف والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعويض الضحايا ووضع آليات للوقاية من الإنتهاكات.

٤ - إجراء مسح للتشريعات الوطنية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحيث يتم رصد للفجوات التشريعية وتحليل كيفية تطوير التشريعات بما يسمح بتعزيز فض النزاعات.

٥ - دعوة الحكومات وتشجيعها للمصادقة على اتفاقية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وعلى البروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربع المبرمة عام ١٩٤٩ والخاص بالمنازعات المسلحة غير الدولية.

٦ - دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحيث تساهم في رصد النزاعات و المساهمة في العمل على منع نشوب النزاعات والمشاركة في جهود حلها.

٧ - حث المجتمع المدني على وضع مبادئ وأسس ومبادرات و نماذج بناء الحوار بين الأطراف المتنازعة.

٨ - تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والسلم الأهلي والتسامح في المناهج التعليمية.

٩ – دعـوة مختلف الهيئات والمنظمات الوطنيـة والإقليمية والدولية ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية للعمل على دعم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في فض النزاعـات عبر بناء المعرفة والتدريب على انطباق أحكام القانون الإنساني الـدولي وتطوير مهارات ناشطي المجتمع المـدني في عمليات التواصل وبناء الثقة بين المتنازعين والوساطة والتفاوض ومتابعة التنفيذ.

١٠ – دعـوة مجتمـع العمال لأن يكون شريكا فاعلا مـع المجتمع المدني واطراف النـزاع باتجاه حل المنازعات بالطـرق السلمية ودعم وإعادة تأهيل المناطق المتضررة بفعل هذه المنازعات

المحور الثالث : تطوير القدرات في مجال الحل السلمي :

١ – تطويـر البرامـج في كليـات العلـوم الإنسانيـة في مجـالات النـزاع والسلم والوساطة.

٢ – تطويـر برامج بحث لإحصـاء النزاعات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بمختلف أشكالها وإصدار أطلس النزاعات المفتوحة والكامنة .

٣ – إنشاء منظمات ومؤسسات وطنية مختصة في التدريب على الحل السلمي و الوساطة و التفاوض.

٤ – إشراك و إبراز المرأة في حل النزاعات بالطرق السلمية.

٥ – بنـاء القـدرات للإعلاميـين في مجال فض النزاعات و نشـر ثقافة السلم الأهلي.

٦ – تشجيع إنشاء الشبكات في مجال النشر و والثقافة، ووضع برامج متخصصة للمدارس والجمعيات الأهلية.

٧ – تنميـة ثقافة الحل السلمـي لدى مختلف قطاعات المجتمـع المدني والتأكيد على دور رجال الدين والوعظ الديني وضرورة توجيهه بالطريقة التي تخدم المصالحة والاستماع للرأي الآخر.

٨ – التركيز على النشر من خلال الإعلام الإلكتروني .

المحـور الرابـع : العدالـة الانتقاليـة ومسـار المصارحـة الوطنية والانتقال الديمقراطي :

١ - تشجيـع الـدول على المصادقة عـل المعاهدة الدولية للقضـاء علي الاختفاء القسري و كافة الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

٢ - تعزيـز دور المجتمع المـدني في المشاركة في الضغط من أجل كشف انتهاكات حقوق الإنسان بما يعزز فرص الانتقال إلي العدالة الانتقالية.

٣ - تعزيـز مؤسسات القضاء ودورها في عمليات المحاسبة والعدالة خاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الماضي والمشاركة في مسارات العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي.

٤ - الاستفـادة من تجارب الدول الأخرى في أمريـكا اللاتينية وإفريقيا و شرق أوروبا فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية.

٥ - مطالبـة الحكومات من أجل القيام بخطوات سياسية جادة في البدء بعملية الانفتاح الديمقراطي.

واختتم المشاركون بتوجيه الشكر لدولة قطر على استضافتها لأعمال الورشة والدعـم الموجه لعقدها، فضلا عن حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، كما وجهوا الشكـر لوزارة الخارجيـة الكندية وإلى كل من اللجنـة الوطنية لحقوق الإنسان في قطـر والمؤسسة العربية الديمقراطية و مركـز الأبحاث حول التنمية الدولية بكندا على مبادرتها لعقد الورشة.

مؤتمر منتدى المستقبل السابع لدول مجموعة الثماني ودول الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا (MBENA-G8) عن دور القطاع الخاص في مجال المسئولية الاجتماعية

٩-١٠ أكتوبر ٢٠١٠- اسطنبول

أنعقد المؤتمر الدولي "دور القطاع الخاص في مجال المسئولية الاجتماعية" في اسطنبول في الفترة ٩-١٠ أكتوبر ٢٠١٠. قام بتنظيم المؤتمر مركز الاتجاهات السياسية العالمية (GPoT) والمؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية (TESEV) في إطار التنسيق مع مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) واللجنة الدولية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية للديمقراطية بالتعاون مع حكومات كل من كندا وقطر الرئيسين المشتركين لمنتدى المستقبل السابع.

وضم المؤتمر معًا ممثلي المجتمع المدني والممثلين الحكوميين ودول الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا ودول مجموعة الثماني وتركيا. وبروح الحوار والتعاون بين المجتمع المدني والحكومة على النحو المتآلف لمنتدى المستقبل، ناقش المشاركون آفاق المسئولية الاجتماعية للشركات في المنطقة وتأثيرها على المشاركة وعلى المجتمع المدني. وقد تمت مداولات المشاركين في أربعة ورش عمل مواضيعية، وكانت كتالي:

- **المجتمع المدني والأعمال :** حيث ناقش المشاركون تعقيدات العلاقة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص في المنطقة، لكنهم أقروا بأن لديهم أهداف مشتركة يجب أن يعملوا معًا من أجل تحقيقها لضمان وجود مجتمع أكثر عدلا ودوامًا؛
- **المشاركة الاقتصادية للمرأة :** حيث أكد المشاركون على العوائق التي تحول المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة وناقشوا كيفية التغلب على هذه العوائق. وتم تحديد معظم هذه العوائق التي تتمثل في تصور متحجر سائد في المنطقة عن دور المرأة، وصورة المرأة في وسائل الإعلام والقطاع الخاص الذي لا ييسر عمل المرأة.

- **الجيل القادم:** حيث اتفق المشاركون على أن البطالة بين الشباب وخيبة الأمل من المشاكل الرئيسية في المنطقة، والتي يتعين التغلب عليها من خلال التعليم والتدريب و خلق فرص للشباب.
- **بناء القدرات:** حيث ناقش المشاركون كيف يمكن للقطاع الخاص أن يساعد المجتمع المدني في تطوير قدراته على تحقيق الأهداف المشتركة.

ووضع المشاركون توصيات لحكومات المنطقة ودول مجموعة الثماني، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تهدف إلى غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات في المنطقة، وهي كالتالي:

إلى حكومات المنطقة ودول مجموعة الثماني :

- أن يعربوا عن التزامهم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات كوسيلة لمعالجة العديد من المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على المنطقة؛
- اعتماد أطر مالية مواتيه وملامح تشريعية تحفز المسئولية الاجتماعية بالطريقة الملائمة؛
- الإقرار بالضرورة الحتمية بالإشراك الكامل لأفراد المجتمع الأقل حظًا (بما فيهم النساء والشباب بالمنطقة) في البرامج ذات الصلة.
- العمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في وضع برامج التعليم والتدريب المصممة للحد من بطالة الشباب والإناث.
- تجديد التزامهم فيما يخص معهد الجنس المقترح وتوسيع صلاحياته ليشمل البرامج ذات الصلة لتمكين المرأة اقتصاديًا.
- التأكد من أن منظمات القطاع الخاص متعددة الجنسيات في بلدان مجموعة الثماني تتبع نفس قواعد المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تطبق داخل أراضيها الوطنية كما في مشاريعها في البلدان الأجنبية.
- زيادة الارتباط مع القطاع الخاص كشريك في التغيير في عمليات منتدى المستقبل.